

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى المساهمين في بنك إتش إس بي سي عُمان ش.م.ع.ع

تقرير حول القوائم المالية

لقد راجعنا القوائم المالية لبنك إتش إس بي سي عُمان ش.م.ع.ع ("البنك") والتي تشمل على قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ وقوائم الدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وإيضاحات تتمثل في ملخص عن السياسات المحاسبية الجوهرية والمعلومات التفسيرية الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية

الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بوضوح وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية ومتطلبات الإفصاح الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال وقانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته وعن أنظمة رقابة داخلية والتي تراها الإدارة ضرورية للتمكين من إعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء بسبب الغش أو الخطأ.

مسؤولية مراقب الحسابات

تتمثل مسؤوليتنا في التعبير عن الرأي المهني بشأن تلك القوائم المالية استناداً إلى المراجعة التي نجريها. وقد أجرينا مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة. وتتطلب تلك المعايير منا أن نلتزم بالمتطلبات الأخلاقية وأن نخطط ونجري المراجعة من أجل الحصول على تأكيدات معقولة فيما إذا كانت القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.

تتضمن المراجعة تنفيذ إجراءات بغرض الحصول على أدلة مراجعة حول المبالغ والإفصاحات المدرجة بالقوائم المالية. وتعتمد الإجراءات المختارة على تقديرنا بما في ذلك تقييم مخاطر سوء الإدراج الجوهرية للقوائم المالية سواء بسبب الغش أو الخطأ. وعند إجراء تقييم لتلك المخاطر، نأخذ بالاعتبار إجراءات الرقابة الداخلية ذات العلاقة بإعداد الكيان للقوائم المالية وعرضها بوضوح من أجل تصميم إجراءات المراجعة الملائمة لتلك الظروف ولكن ليس لغرض التعبير عن رأي بشأن كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بالكيان. وتتضمن عملية المراجعة أيضاً تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أجرتها الإدارة، بالإضافة إلى تقييم العرض الكلي للقوائم المالية.

ونرى أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لرأي المراجعة الخاص بنا.

الرأي

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من كافة جوانبها الجوهرية، عن المركز المالي للبنك، كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

متطلبات قانونية وتنظيمية أخرى

وحسب متطلبات قواعد وشروط إفصاح الجهات المصدرة للأوراق المالية وتعاملات الأشخاص المطلعين ("القواعد والشروط") الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال ("الهيئة") بسلطنة عمان، نقرر أنه تم إعداد القوائم المالية المرفقة بشكل ملائم، من كافة جوانبها الجوهرية، وفقاً لتلك القواعد والشروط وقواعد الإفصاح والنماذج الصادرة عن الهيئة وقانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته.



أمر آخر - القوائم المالية للفترة السابقة التي تمت مراجعتها من قبل مراقب حسابات سابق

لقد تمت مراجعة القوائم المالية للبنك للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ من قبل شركة تدقيق حسابات أخرى، والتي عبرت عن رأي غير متحفظ حول تلك القوائم المالية بتقريرها الصادر في ٢٦ يناير ٢٠١٥. إن رأينا غير متحفظ في هذا الشأن.

Priscilla Joana

٣ مارس ٢٠١٦
مسقط، سلطنة عمان